

## الحوكمة في مواجهة التهرب الضريبي بقطاع الرياضة الإستثماري والآثار المنعكسة على الاقتصاد المصري

أ.م.د/ محمود السيد اسماعيل الاصبح

أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويج

كلية التربية الرياضية- جامعة بور سعيد

المقدمة :

اعفى المشرع المصري بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة في قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة من بينها البند (٥٠) والذي ينص على إعفاء "اشتراكات النقابات والهيئات الخاضعة لقانون الهيئات الرياضية بما فيها النوادي الرياضية ومراكز الشباب التي تشرف عليها وزارة الشباب والرياضة ..". قانون الضريبة على القيمة المضافة (٢٠١٦).

كذلك نص قانون الرياضة المصري رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ مادة (٩) على منح الهيئات الرياضية على مجموعة من الإعفاءات منها ... الإعفاء من الضرائب العقارية ، وضريبة الملاهي على مختلف المباريات والضرائب والرسوم الجمركية ، وفي ذات الوقت فقد أقر قانون الرياضة المصري (٢٠١٧) بوجود الضريبة على جميع القطاعات الرياضية الخاصة ، حيث تم فتح المجال واسعاً للاستثمار في الخدمات الرياضية وفقاً لنص المادة (٧١) من خلال الشركات الرياضية والاكاديميات فقد نص القانون على أنه " يجب أن تتخذ الشركات التي تنشأ لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية بأنواعها شكل الشركة المساهمة ، ويجوز لهذه الشركات طرح أسهمها في اكتتاب عام وفقاً لأحكام قانون رأس المال ، كما يجوز قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية ، ولا تسري على هذه الشركات الإعفاءات والإميازات المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون ، كما يحق للوزير إضافة وجالات أخرى تتصل بأعمال الخدمات الرياضية ". قانون الرياضة المصري (٢٠١٧)

وبناء على ذلك فقد استحدثت قانون الرياضة المصري مجالاً جديداً واسعاً للاستثمار منذ عام ٢٠١٧ ، وقد عزز هذا الإتجاه قانون الاستثمار المصري ، حيث أوضحت اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ لقانون الاستثمار ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بأن "الاستثمار في قطاع الرياضة يشمل جميع الخدمات التي تقدم من خلال المجال الرياضي، سواء كان ذلك في صورة الإدارة أو التسويق أو التشغيل أو إدارة الألعاب الرياضية أو إنشاء الأندية الخاصة أو الأكاديميات أو الأندية الصحية أو مراكز اللياقة البدنية، ويجب أن تتخذ الشركات التي تنشأ لمزاولة هذه الأنشطة بأنواعها شكل شركات

المساهمة". اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار (٢٠١٧)

وبذلك فقد اتسعت مجالات الإنتاج للهيئات والشركات التي تخضع للضريبة وتستهدف في نشاطها مزاوله أعمال الخدمات الرياضية ، حيث اوضحت لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية (٢٠١٧) أشكال ومجالات الخدمات الرياضية التي يمكن مزاولتها للشركات المساهمة والتي تخضع للضريبة بنص المادة (٢) وتضم (إنشاء وإدارة الأندية الخاصة، إنشاء وإدارة الملاعب الرياضية أو الصالات المغطاة، إنشاء وإدارة مجمعات السباحة، إنشاء الأندية الصحية ، إنشاء وإدارة مراكز اللياقة البدنية، إنشاء الأكاديميات الرياضية، إنشاء أكاديميات التأهيل الرياضي العسكري ، خدمات التسويق الرياضي ، إدارة وتشغيل الأندية الرياضية ، إدارة وتشغيل الألعاب الرياضية). قرار وزير الشباب والرياضة. (٢٠١٨)

كذلك يخضع للضريبة كلاً من شركات خدمات عقود اللاعبين، حقوق استضافة الأحداث الرياضية، خدمة الإعلام والصحافة الرياضية، حقوق الرعاية، تجارة المستلزمات، والصناعات الرياضية، حقوق البث التلفزيوني، صناعات الألعاب الرياضية والالكترونية) كما أنه يحق لوزير الرياضة بإضافة مجالات أخرى تتصل بأعمال الخدمات الرياضية لزيادة دائرة الإستثمار وبالتالي فإن جميع هذه الممارسات غير معفاة وهي جهات تخضع للضريبة وفقاً لقانون الضريبة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦. قانون الضريبة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

كما أن الإستثمارات الرياضية الضخمة الخاصة ببيع وانتقال اللاعبين خلال المواسم الرياضية المحلية والدولية ، فإن هناك ضريبة مستحقة ومفروضة مستقلة ، وذلك بخلاف ما ورد بتعديل قانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بند (٢١) من المادة (١) من قانون فرض الرسوم على "عقود شراء أو بيع أو إعاره أو تجديد، أو غيرها من عقود اللاعبين الرياضيين المصريين أو الأجانب، وكذلك عقود الأجهزة الفنية والإدارية والمديرين الفنيين المصريين أو الأجانب، وذلك بواقع (٣%) من قيمة العقود التي تبلغ قيمتها مليون جنيه أو أقل، وبواقع (٤,٥%) من قيمة العقود التي تزيد قيمتها عن مليون جنيه وحتى ٢ مليون جنيه، وبواقع (٦%) من قيمة العقود التي تزيد قيمتها عن ٢ مليون جنيه وحتى ٣ ملايين جنيه، وبواقع (٧,٥%) من قيمة العقود التي تزيد قيمتها عن ٣ ملايين جنيه وحتى ٥ ملايين جنيه، وبواقع (٩%) من قيمة العقود التي تزيد قيمتها عن ٥ ملايين جنيه، وبواقع (١٠%) من قيمة العقود الأكثر من ١٠ مليون جنيه ، والزم القانون اتحاد اللعبة الرياضية المختص قبل توثيق أي عقد من تلك العقود بتحصيل هذه الرسوم وتوريدها إلى مصلحة الضرائب المصرية ، كما حوى البند (٢٢) من ذات المادة فرض الرسوم الجديدة على "تراخيص شركات الخدمات الرياضية المنشأة طبقاً

لقانون الرياضة الصادر بالقانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧، وذلك بواقع (٥,٥%) من رأسمالها، سواء عند منح الترخيص ابتداءً أو عند تجديده"، وعلى الجهة المختصة بمنح الترخيص أو تجديده تحصيل الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب المصرية. قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية (٢٠٢٠).

ولا يجوز لهذه الجهات والشركات عدم الإلتزام الضريبي أو التقاعس عن أداء الضريبة المكلفين بها بمبرر إلتزاماتهم أمام الدولة بسداد رسوم التنمية عند ابرام العقود ، وإلا فإن ذلك يعد تهرب ضريبي يستوجب المسؤولية الجنائية ، ورغم ذلك فهناك عدد كبير من هذه الجهات والهيئات تزاول أعمال الخدمات الرياضية دون الإلتزام بسداد الضريبة المستحقة بل إنها تلجأ بشتى الطرق للتهرب من الضريبة ، بخلاف أيضاً ظاهرة تهرب لاعبي كرة القدم من دفع الضرائب إلى الدولة، وهو أمر يؤثر على الإقتصاد القومي ، وبخاصة لما تعانيه مصر من عجز الموازنة العامة.

ونظراً لحدثة إدخال الضريبة في مجال الرياضة ، واستحداث القرارات التي تفرض على هذه الجهات تلك الإلتزامات الضريبية ؛ فإن الأمر يستدعى تشديد الرقابة من ناحية ، ومن ناحية أخرى زيادة الوعي الضريبي وتطبيق مبادئ الحوكمة ، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة لتحديد طرق واساليب الحوكمة للحد من التهرب الضريبي السائد في قطاع الرياضة ، وأثر ذلك على اقتصادات الرياضة المصرية .

#### مشكلة الدراسة:

مع استحداث وجود النظام الضريبي في مجال الرياضة تأسيساً على تبني السياسات والمشروعات الإستثمارية لتنمية قطاع الرياضة المصري بشكل عام برزت ظاهرة التهرب الضريبي ، والتي تمتد آثارها السلبية على التنمية الإقتصادية للدولة بشكل عام ولقطاع الرياضة بشكل خاص ، وهو ما يستوجب وضع ضوابط ومعايير حاكمة للحد منها ومكافحتها في ظل زيادة الوعي الضريبي وتشديد عمليات المتابعة والرقابة وتطبيق مبادئ الحوكمة ، ومواجهة كافة أشكال الفساد .

وتشير تقارير وزارة المالية (٢٠٢٠) والصادرة عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ارتفاع عجز موازنة الدولة نحو (٦,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (٦,٢%) خلال العام قبل الماضي ، حيث تراجعت الإيرادات الضريبية إلى ٦٠١,٤ مليار جنيه مقابل ٦١٦,٤ مليار جنيه للعام قبل الماضي ، وبالتالي فإن حجم المتأخرات الضريبية لهذا العام فقط قد تجاوزت (١٥) مليار جنيه بخلاف الزيادة المقررة لكل عام مالي. عيد ، سارة. تقارير وزارة المالية للعام المالي (٢٠٢٠)

حيث ان تطبيق مبادئ الحوكمة بقطاع الرياضة الإستثماري أصبح ركناً مكملاً لما تقوم به الدولة من سياسات تنموية شاملة في مختلف القطاعات لما لها من آثار إيجابية على نجاح عملية التغيير والتطوير في منظور وثقافة الاستثمار الرياضي ، إلا أن هذا الفكر لا يمثل توجه لكثير من الهيئات الرياضية الخاصة المزولة لأعمال الخدمات الرياضية وغيرها من اللاعبين المحترفين وغيرهم من الجهات التي تحاول التهرب بشتى الطرق والأساليب من الإلتزام الضريبي المكلفين به ، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة في تحديد آثار تطبيق مبادئ الحوكمة في مواجهة التهرب الضريبي بقطاع الرياضة الإستثماري ، والآثار المنعكسة على الاقتصاد المصري.

وهذا ما جذبنا للبحث في هذه الدراسة خاصة وأن السياسات الاقتصادية الجديدة للدولة المصرية وتشجيعها للاستثمار- في جميع المجالات وأبرزها الرياضة خلق مجالاً واسعاً لتحصيل الضرائب وهو الأمر الذي لم يكن موجود قبل قانون الرياضة المصري (٢٠١٧) ويتهرب منه الكثيرون ، وهو ما يستوجب بالضرورة تحديد أشكال التهرب الضريبي السائدة والعوامل المؤثرة في حدوثه بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة ، وكذلك تحديد أهم مبادئ الحوكمة ومتطلبات نجاحها للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة ، والتعرف على الآثار المنعكسة لتطبيق الحوكمة على التهرب الضريبي للشركات الإستثمارية بمجال الرياضة وأثر ذلك على الاقتصاد المصري.

#### أهمية الدراسة :

- تساعد هذه الدراسة في التصدي لأحد أبرز مظاهر الفساد الذي يعرقل مسيرة التنمية الإقتصادية في مصر.
- تضع الدراسة مجموعة من المبادئ كي تسترشد بها الهيئات الرياضية ذات النشاط الإستثماري ، وكذلك تسترشد بها الدولة والإدارات الضريبية والقائمين على تحديد قيمة الضريبة بما يحقق المصلحة لجميع أطراف التنمية الإقتصادية .
- حداثة التجربة المصرية في تطبيق السياسات الاستثمارية للمشروعات والخدمات الرياضية في ظل قانون الرياضة المصري ٧١ لسنة ٢٠١٧ ، فقد نتج عنها عدة ظواهر لعل أهمها التهرب الضريبي للشركات والهيئات المزولة لأعمال الخدمات الرياضية وغيرها من الأفراد والجهات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة المصري مما يستوجب مكافحته.
- لقاء الضوء على الإنعكاسات الإيجابية على اقتصادات الرياضة المصرية فضلاً عن ان عدم التصدي لظاهرة التهرب الضريبي بمجال الرياضة الإستثماري ؛ لا شك أنه يقود للإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين مختلف العناصر المكلفين بالضريبة.

- تركيز الضوء على هذه الإشكالية يؤدي لزيادة الوعي المجتمعي ووعي الجهات المعنية عن الأثر الإيجابي للحوكمة في مواجهة التهرب الضريبي لمختلف الهيئات الرياضية الاستثمارية المزاولة لأعمال الخدمات الرياضية وغيرها من العناصر المكلفة بهذه الضريبة وأثر ذلك في دعم الإقتصاد المحلي ، وكذلك يوضح الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة.

**أهداف الدراسة :**

تستهدف الدراسة التعرف على :

- أشكال التهرب الضريبي السائدة والعوامل المؤثرة في حدوثه بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة؟
- مبادئ الحوكمة ومتطلبات نجاحها بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة؟
- الآثار المنعكسة لتطبيق الحوكمة على كلاً من التهرب الضريبي للشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة والاقتصاد المصري؟

**تساؤلات الدراسة :**

- ما أشكال التهرب الضريبي السائدة والعوامل المؤثرة في حدوثه بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة؟
- ما أهم مبادئ الحوكمة ومتطلبات نجاحها بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة؟
- ما الآثار المنعكسة لتطبيق الحوكمة على كلاً من التهرب الضريبي للشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة والاقتصاد المصري؟

**مصطلحات الدراسة :**

**الحوكمة:** هي المعايير والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بها (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخرى، وتشمل العلاقات بين المصالح المختلفة والأهداف وإدارة الشركة، أصحاب المصالح الأخرى تشمل العمال (الموظفين)، والعملاء والدائنين (مثل المصارف، وحاملي السندات)، والموردين، والمنظمين، والمجتمع . (Haidar (2009

**الضريبة :** هي إلزام إجباري تقوم الدولة بتحديددها على المكلفين سواء أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مع التزام المكلف بتقديمها دون مقابل، قصد تمكين الدولة من القيام بوظائفها من أجل تحقيق أهداف المجتمع المختلفة". دراز (٢٠٠٠)

**التهرب الضريبي:** مصطلح عام يشير إلى الجهود التي يبذلها الأفراد أو المؤسسات للاحتيال

بطرق قانونية وغير قانونية عن دفع الضرائب. ويتضمن عادة إخفاء متعمد للوضع الحقيقي للمكلف بالضريبة تجاه السلطات الضريبية للحد من قيمة الضرائب المستحقة. Wenzel (2002)

إجراءات الدراسة :

- المنهج : استخدم الباحث المنهج الوصفي اعتماداً على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها لاستخراج النتائج.
- مجتمع الدراسة : يتضمن العاملين بالإدارات الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية سواء مقدري الضريبة ومحاسب الضريبة ومدققي الحسابات والمديرين ، المسئولين بالجهة الإدارية المركزية (وزارة الشباب والرياضة) ، والجهة الإدارية المختصة بمنح التراخيص وتجديدها (مديريات الشباب والرياضة) ، الأكاديميات الرياضية وجميع الهيئات الرياضية الخاصة والشركات المزاوله لأعمال الخدمات الرياضية ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة ، والمسئولين والأعضاء بهذه الهيئات ، والمستثمرين ، واتحادات الألعاب الرياضية ، وخبراء القانون التجاري والإقتصادي والرياضي والإدارة الرياضية.
- عينة الدراسة : اختيرت بالطريقة الطبقية العمدية من مجتمع يمثل العاملين بالإدارات الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية. سواء مقدري الضريبة ومحاسب الضريبة ومدققي الحسابات والمديرين ، وعينة تمثل المسئولين بوزارة الشباب والرياضة ومكتب شركات الخدمات الرياضية بالوزارة ، مديريات الشباب والرياضة كجهة إدارية مختصة<sup>١</sup> بمنح التراخيص وتجديدها وتحصيل الرسوم وتوريدها لمصلحة الضرائب المصرية ، وممثلين عن الأكاديميات الرياضية ، والشركات المزاوله لأعمال الخدمات الرياضية ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة (المنشأة طبقاً لقانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧) شركة برزنتيشن ، والمستثمرين وبعض خبراء القانون التجاري والإقتصادي والرياضي والإدارة الرياضية ، بعض أعضاء مجالس إدارة الاتحادات الرياضية المصرية<sup>٢</sup> (كرة القدم ، اليد، السلة ، الطائرة ، الهوكي ..) ، حيث بلغ حجم العينة الأساسية (١٢٠) فرداً ، والجدول التالي يوضح توصيف عينة الدراسة.

<sup>١</sup> مديريات الشباب والرياضة وهي الجهة الإدارية المختصة بمنح التراخيص وتجديدها وتحصيل الرسوم وتوريدها لمصلحة الضرائب المصرية.  
<sup>٢</sup> اتحادات الألعاب الرياضية : وهي الملزمة بتحصيل الرسوم الضريبية وتوريدها إلى مصلحة الضرائب المصرية قبل توثيق أي عقد من عقود شراء أو بيع أو إعاره أو تجديد للاعبين الرياضيين المصريين أو الأجانب، وكذلك عقود الأجهزة الفنية والإدارية والمديرين الفنيين المصريين أو الأجانب ، وذلك بموجب أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤. المعدل بالقانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن فرض رسم تنمية الموارد المالية

## جدول (١)

توصيف عينة الدراسة الاستطلاعية إلى الدراسة الأساسية

| م | العينة   | عينة الدراسة الأساسية | عينة الدراسة الاستطلاعية | %      |
|---|--|-----------------------|--------------------------|--------|
| ١ | العاملين بالإدارات الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية. سواء مقدري الضريبة ومحاسب الضريبة ومدققي الحسابات والمديرين ،                              | ٢٠                    | ٤                        | ٢٠,٠٠٠ |
| ٢ | ممثلي وزارة الشباب والرياضة ومكتب شركات الخدمات الرياضية بالوزارة  | ١٠                    | ٢                        | ٢٠,٠٠٠ |
| ٣ | ممثلي مديريات الشباب والرياضة كجهة إدارية مختصة بمنح التراخيص بالقاهرة ، الاسماعيلية ، الأسكندرية ، بورسعيد ، السويس                           | ٢٠                    | ٤                        | ٢٠,٠٠٠ |
| ٤ | ممثلي الأكاديميات الرياضية   | ١٠                    | ٢                        | ٢٠,٠٠٠ |
| ٥ | ممثلي المستثمرين في مجال الرياضة   | ١٠                    | ٢                        | ٢٠,٠٠٠ |
| ٦ | والشركات المزاولة لأعمال الخدمات الرياضية ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة (المنشأة طبقاً لقانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧) كشركة برزنتيشن | ١٠                    | ٢                        | ٢٠,٠٠٠ |
| ٧ | خبراء القانون التجاري والإقتصادي   | ١٠                    | ٢                        | ٢٠,٠٠٠ |
| ٨ | خبراء القانون الرياضي ، الإدارة الرياضية)  | ١٠                    | ٢                        | ٢٠,٠٠٠ |
| ٩ | أعضاء من مجالس إدارة الاتحادات الرياضية المصرية (كرة القدم ، اليد ، السلة ، الطائرة ، الهوكي ..)   | ٢٠                    | ٤                        | ٢٠,٠٠٠ |
|   | إجمالي عينات الدراسة   | ١٢٠                   | ٢٤                       | ٢٠,٠٠٠ |

يوضح الجدول نسبة تمثيل عينة الدراسة الاستطلاعية إلى الدراسة الأساسية وقد بلغت (٢٠%) ، بإجمالي (٢٤) فرد ، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية تم إجراء المعاملات العلمية .

- وسائل جمع البيانات :

أ- شبكة المعلومات الدولية : تم تحليل البيانات بالمواقع الرسمية.

ب- استمارة الاستبيان الالكتروني : تم الإطلاع على المراجع والدراسات المرتبطة ، وتم عرض عدد من المحاور والعبارات على الخبراء لتحديد مدى صلاحيتها.

- المعاملات العلمية :

(١) الصديق :

- صدق المحكمين : تم عرض استمارة الاستبيان على (٩) خبراء لإبداء الرأي في مدى

مناسبة المحاور والعبارات. حيث بلغت نسبة موافقة الخبراء ١٠٠٪ للمحاور وتراوحت بين (٨٨,٨٩٪ إلى ١٠٠٪) للعبارات ، وقد ارتضى الباحث الموافقة على جميع المحاور والعبارات.

- صدق الاتساق الداخلي : تم تطبيق الاستبيان على العينة الاستطلاعية لايجاد الاتساق الداخلي عن طريق حساب معامل الارتباط بين كل عبارة ومجموع المحور المنتمية اليه وجاءت جميعها دالة وتراوحت ما بين (٠,٤٥٥ : \*٠,٩٠٤) وبذلك تصبح العبارات النهائية (٣٩) عبارة رئيسية وفرعية ، كما تم حساب الارتباط بين مجموع كل محور والمجموع الكلي للاستبيان ، وجاءت جميعها دالة وتراوحت ما بين (٠,٨١٣ : \*٠,٩٣٧) (٢) الثبات : تم استخدام التجزئة النصفية عن طريق معامل الفا Alpha للثبات ، وفقاً للمعادلة الإحصائية (Kuder & Richardson) ، وقد تراوحت قيمة "الفا" بين (٠,٧٥٤ : \*٠,٩٥٦) ، وذلك يؤكد على أن الاستبيان على درجة مقبولة من الثبات .

- الدراسة الاستطلاعية :

تم تطبيق الاستبيان على العينة الاستطلاعية وقد بلغت (٢٤) فرداً يمثلون نفس خصائص عينة الدراسة الأساسية ، ومن خارج العينة الأساسية ، وقد تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية ممثلين للمجتمع الأصلي في الفترة من ٦/١٤ إلى ٢٣/٦/٢٠٢٠ والجدول رقم (١) يوضح توصيف عينة الدراسة الاستطلاعية إلى الدراسة الأساسية .

- الدراسة الأساسية :

بناءً على نتائج الدراسة الإستطلاعية تم تطبيق الإستبيان في شكله النهائي في الفترة من ٧/٤ إلى ٢٠٢٠/٨/١٧ على عينة البحث وقوامها (١٢٠) فرد ، من خلال الاستبيان الالكتروني لجمع البيانات اللازمة للدراسة .

- معالجة البيانات إحصائياً : تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

- عرض النتائج ومناقشتها :

أولاً : عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول والذي ينص على:

- "ما أشكال التهرب الضريبي السائدة والعوامل المؤثرة في حدوثه بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة؟"



## جدول (٢)

النسبة المئوية لآراء عينة الدراسة حول أشكال التهرب الضريبي السائدة والعوامل المؤثرة في حدوثه بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة (ن = ١٢٠)

| الترتيب  | %     | الدرجات المقدرة | لا | إلى حد ما | نعم | العبارات  | م     |
|--|-------|-----------------|----|-----------|-----|---|-------|
| أشكال التهرب الضريبي السائدة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة.          |       |                 |    |           |     |   |       |
| ٧  | ٨٤,١٧ | ٣٠٣             | ٢٢ | ١٣        | ٨٥  | تقديم معلومات غير حقيقية عن مصادر الدخل   | ١ / ١ |
| ٥  | ٨٥,٨٣ | ٣٠٩             | ٢٠ | ١١        | ٨٩  | تقديم إقرارات غير صحيحة ومخالفة للنصوص القانونية  | ٢ / ١ |
| ٤  | ٨٨,٣٣ | ٣١٨             | ١٧ | ٨         | ٩٥  | عدم تقديم تقارير مصادر دخل الأنشطة الفعلية لأعمال الخدمات الرياضية والإفلات من المسح الميداني من قبل الإدارات الضريبية.         | ٣ / ١ |
| ٣  | ٩٢,٥٠ | ٣٣٣             | ١١ | ٥         | ١٠٤ | تقليل الأرباح السنوية لأعمال الخدمات الرياضية وأعداد المستفيدين   | ٤ / ١ |
| ١  | ٩٥,٨٣ | ٣٤٥             | ٥  | ٥         | ١١٠ | مزاولة أعمال الخدمات الرياضية دون الحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة والمركزية أو الهيئة العامة للضرائب أو التسجيل لديهم. | ٥ / ١ |
| ٦  | ٨٥,٠٠ | ٣٠٦             | ٢١ | ١٢        | ٨٧  | تزويد الإدارات الضريبية ببيانات تجهيز ومصرفات وهمية فيما يتعذر على السلطة المالية المتابعة.                                     | ٦ / ١ |
| ٢  | ٩٥,٠٠ | ٣٤٢             | ٧  | ٤         | ١٠٩ | خفض قيمة الضريبة باستخدام الثغرات القانونية.  | ٧ / ١ |
| العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة |       |                 |    |           |     |   |       |
| ٦  | ٨٤,١٧ | ٣٠٣             | ٢١ | ١٥        | ٨٤  | ضعف أداء الإدارات الضريبية القائمة وسوء التنظيم الداخلي لها في متابعة هذه الهيئات والاكاديميات.                                 | ١ / ٢ |
| ٨  | ٧٠,٠٠ | ٢٥٢             | ٤٥ | ١٨        | ٥٧  | انخفاض وقصور كفاءة العاملين بالإدارات الضريبية.   | ٢ / ٢ |
| ٥  | ٨٨,٣٣ | ٣١٨             | ١٧ | ٨         | ٩٥  | تعدد وتنوع الضرائب والرسوم المستحقة وزيادة نسبتها.  | ٣ / ٢ |
| ٤  | ٩٠,٠٠ | ٣٢٤             | ١٤ | ٨         | ٩٨  | غموض النصوص القانونية أو حداثة تطبيقها قد يساعد في حدوث التهرب الضريبي  | ٤ / ٢ |
| ٣  | ٩٠,٨٣ | ٣٢٧             | ١٢ | ٩         | ٩٩  | النظرة المجتمعية للتهرب من الضريبة تؤثر على قرار الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية للتهرب من الضريبة.                       | ٥ / ٢ |
| ١  | ٩٨,٣٣ | ٣٤٥             | ٢  | ٢         | ١١٦ | تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.                      | ٦ / ٢ |
| ٧  | ٨٠,٨٣ | ٢٩١             | ٢٧ | ١٥        | ٧٨  | الفساد من قبل مسؤولي الضرائب نتيجة تدني الرواتب   | ٧ / ٢ |
| ٢  | ٩٥,٠٠ | ٣٤٢             | ٧  | ٤         | ١٠٩ | تعظيم الأرباح والرغبة في عدم سداد الضريبة   | ٨ / ٢ |

حيث يتضح من جدول (٢) النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول أشكال

التهرب الضريبي السائدة والعوامل المؤثرة في حدوثه بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة ، حيث أسفرت الاستجابات عن تراوح النسبة المئوية للعينة ما بين (٧٠,٠٠٪ إلى ٩٨,٣٣٪) ، وفقاً لما يلي :

بالنسبة للعبارة الرئيسية رقم (١) والمستهدفة تحديد أشكال التهرب الضريبي السائدة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة" فقد جاءت أهم أشكال التهرب الضريبي وفق إستجابات العينة تنازلياً على النحو التالي :

١. مزاولة أعمال الخدمات الرياضية دون الحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة والمركزية أو الهيئة العامة للضرائب أو التسجيل لديهم. بنسبة بلغت (٩٥,٨٣٪)

٢. خفض قيمة الضريبة بإستخدام الثغرات القانونية بنسبة بلغت (٩٥,٠٠٪)

٣. تقليل الأرباح السنوية لأعمال الخدمات الرياضية وأعداد المستفيدين بنسبة بلغت (٩٢,٥٠٪)

٤. عدم تقديم تقارير مصادر دخل الأنشطة الفعلية لأعمال الخدمات الرياضية والإفلات من المسح الميداني من قبل الإدارات الضريبية. بنسبة بلغت (٨٨,٣٣٪)

٥. تقديم إقرارات غير صحيحة ومخالفة للنصوص القانونية بنسبة بلغت (٨٥,٨٣٪)

٦. تزويد الإدارات الضريبية بإيصالات تجهيز ومصروفات وهمية فيما يتعذر على السلطة المالية المتابعة. بنسبة بلغت (٨٥,٠٠٪)

٧. تقديم معلومات غير حقيقية عن مصادر الدخل بنسبة بلغت (٨٤,١٧٪)

ويفسر الباحث ذلك بأن أحد أشكال التهرب الضريبي " مزاولة أعمال الخدمات الرياضية دون الحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة والمركزية أو الهيئة العامة للضرائب أو التسجيل لديهم" والتي جاءت في المرتبة الأولى فقد تلجأ الهيئات الرياضية الخاصة والتي تستهدف تقديم خدمات رياضية استثمارية - ومنها على سبيل المثال أكاديميات كرة القدم - إلى ممارسة نشاطها دون الحصول على التراخيص اللازمة لقصور رقابة ومتابعة الإتحادات وتجنب اتباع منح الترخيص وسداد الرسوم المستحقة ، وهي بذلك تعد مخالفة لمزاولة النشاط دون الحصول على ترخيص ومن ثم فإنها لا تقوم بسداد المستحقات الضريبية ، وهو ما يخالف قواعد الإتحاد المصري لكرة القدم بشأن منح تراخيص الأكاديميات للعمل في مجال تعليم وتدريب كرة القدم ، حيث تنص القواعد على أن " الإتحاد هو الذي يصدر ترخيص العمل للأكاديميات لمدة عامين بعد استيفاء شروط منح الترخيص وينظر في طلب التمديد متى كانت الأكاديمية ملتزمة بالشروط والقواعد الواردة بهذا النظام. وقد أكدت القواعد على حق الإتحاد في إتخاذ الاجراءات القانونية ضد اي جهات او افراد غير مشهره وفقا لقانون الهيئات

الشبابية والرياضية بمزاولة نشاط منظم في مجال كرة القدم بدون الحصول على ترخيص من الاتحاد المصري لكرة القدم. الاتحاد المصري لكرة القدم. (٢٠١٩)

كما يفسر الباحث " خفض قيمة الضريبة باستخدام الثغرات القانونية " والتي جاءت في المرتبة (٢) كأحد أشكال التهرب الضريبي ، ذلك بأن البعض قد يلجأ إلى استخدام أحد الأساليب المشروعة والمسموح بها خوفاً من ارتكاب أخطاء قانونية حيث تلجأ بعض الهيئات الرياضية والشركات الإستثمارية المكلفة بالضريبة باستخدام الثغرات القانونية من أجل تجنب دفع الضريبة المستحقة ، ويتفق ذلك مع دراسة Belkaoui (٢٠٠٤) فقد أكد على لجوء بعض المكلفين بالضريبة إلى "التجنب الضريبي" حيث أن ثغرات القانون وضعفه تحفز بعض الهيئات والأفراد المكلفة بالضريبة للتخلص من سداد قيمة الضريبة بكاملها أو بجزء منها. Belkaoui (2004)

أما عبارة "تقليل الأرباح السنوية لأعمال الخدمات الرياضية وأعداد المستفيدين" والتي جاءت في المرتبة (٣) كأحد أشكال التهرب الضريبي فقد يلجأ المكلفين بالضريبة للتوجه نحو تقليل القيمة الضريبية المستحقة باستخدام اساليب غير مشروعة منها الغش والخداع وهو اسلوب غير مسموح تلجأ إليه بعض الهيئات الرياضية الخاصة ، وغيرها من الشركات المزاوله لأعمال الخدمات الرياضية باستخدام اساليب غير مشروعة كإخفاء الحقائق والأنشطة والخدمات التي تمتد إليها هذه الهيئات الرياضية الخاصة ، وكان يجب أن تظهرها بحسب التشريعات الضريبية المعمول بها ، والذي يقضي بها قانون الضريبة على القيمة المضافة المصري ، وكذلك مستوى الأمر عند قيام هذه الشركات والهيئات الرياضية الاستثمارية بالمغالاة في تقدير قيمة المصروفات والمدخلات التي يفترض خصمها من قيمة الضريبة الإجمالية على هذه الجهات ، وذلك بهدف أن يتم تقليل قيمة الضريبة المستحقة أو القيمة الضريبية التي تنوي هذه الهيئات الرياضية الإستثمارية سدادها. ويتفق ذلك مع دراسة كلاً من (السامرائي والعبيدي ، ٢٠١٢) باستخدام البعض لاساليب تتضمن الغش والخداع أو إخفاء حقائق كان يتوجب إظهارها او اللجوء لطرق الإحتيال من أجل التهرب من القيمة الضريبية المفروضة عليهم. السامرائي والعبيدي(٢٠١٢)

أما بالنسبة للعبارة الرئيسية رقم (٢) والتي تستهدف التعرف على أهم "العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة". فقد جاءت وفق إستجابات العينة تنازلياً على النحو التالي:

١- تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بنسبة بلغت (٩٨,٣٣٪)

- ٢- تعظيم الأرباح والرغبة في عدم سداد الضريبة بنسبة بلغت (٩٥,٠٠٪)
- ٣- النظرة المجتمعية للتهرب من الضريبة تؤثر على قرار الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية للتهرب من الضريبة. بنسبة بلغت (٩٠,٨٣٪)
- ٤- غموض النصوص القانونية أو حداثة تطبيقها قد يساعد في حدوث التهرب الضريبي بنسبة بلغت (٩٠,٠٠٪)
- ٥- تعدد وتنوع الضرائب والرسوم المستحقة وزيادة نسبتها بنسبة بلغت (٨٨,٣٣٪)
- ٦- ضعف أداء الإدارات الضريبية القائمة وسوء التنظيم الداخلي لها في متابعة هذه الهيئات والاكاديميات بنسبة بلغت (٨٤,١٧٪)
- ٧- الفساد من قبل مسؤولي الضرائب نتيجة تدنى الرواتب بنسبة بلغت (٨٠,٨٣٪)
- ٨- انخفاض وقصور كفاءة العاملين بالإدارات الضريبية بنسبة بلغت (٧٠,٠٠٪)
- ويفسر الباحث ذلك بأن أحد العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة هو "تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي" والتي جاءت في المرتبة (١) وذلك يفسر أهمية مبادئ الحوكمة أو ما يسمى بالحاكمة المؤسسية كأحد أهم الوسائل الفعالة في مكافحة التهرب الضريبي. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الناصر، ٢٠١٣) والتي أوضحت دور آليات الحوكمة الداخلية في التهرب الضريبي من خلال ممارسات تمهيد الدخل ، وقد أشارت الدراسة إلى أهمية الحوكمة في الإطلاع على التقارير المالية بغرض الوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة ومدى مساهمة الآليات الداخلية للحوكمة في الحد من ممارسات تمهيد الدخل كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية أهمها: أن التطورات التي حصلت في بيئة الأعمال وما نتج عنها من انفصال في الملكية كانت هي السبب وراء عمليات التلاعب بالقوائم المالية والتي نتج عنها نقص الحصيلة الضريبية ، حيث أوصت الدراسة بإمكانية تفعيل وتعميق الوعي بمفهوم الحوكمة وتدريبها كمنهاج يدرس في الجامعات لدورها الهام في إحكام الضبط المؤسسي ومحاربة أشكال الفساد. الناصر، حسين (٢٠١٣).

كذلك يفسر الباحث "تعظيم الأرباح والرغبة في عدم سداد الضريبة" والتي جاءت في المرتبة (٢) كأحد العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة "باتجاه هذه الهيئات والشركات للتهرب من سداد الضريبة المستحقة نظراً لعدم خوفهم من الرقابة المفروضة من الجهات المعنية بالرقابة وشعورهم بالإرتياح وقصور أداء الإدارات الضريبية ، وعدم الوعي الكافي لديهم بأهمية هذه المستحقات

ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بمختلف المجالات بالدولة  
 أما عبارة "النظرة المجتمعية للتهرب من الضريبة تؤثر على قرار الهيئات والشركات  
 الرياضية الاستثمارية للتهرب من الضريبة" والتي جاءت في المرتبة (٣) كأحد العوامل  
 المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الاستثماري بمجال  
 الرياضة ، وتفسير ذلك أن المجتمعات التي ترفض عملية التهرب الضريبي وترى أنه سلوك  
 مرفوض وتتعامل مع من يقوم به بإزدراء فور إنكشاف أمره ؛ فهذه المجتمعات يقل فيها  
 الرغبة في التهرب الضريبي ، وذلك للتكلفة والنظرة المجتمعية التي يدفعونها من إزدراء  
 المجتمع لهم ، بينما العكس في المجتمعات التي ينظر فيها للتهرب من الضريبة بإعتباره سلوك  
 مقبول إجتماعي ؛ فلا شك من إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي فيه.

بينما عبارة "غموض النصوص القانونية أو حداثة تطبيقها قد يساعد في حدوث  
 التهرب الضريبي" والتي جاءت في المرتبة (٤) كأحد العوامل المؤثرة في حدوث التهرب  
 الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الاستثماري بمجال الرياضة ، وتفسير ذلك فقد تكون  
 النصوص القانونية غير واضحة وكذلك بالنسبة للوائح التنفيذية المفسرة لها . وتتفق هذه النتائج  
 مع دراسة كلاً من العجمي وابو اليزيد وفوده (٢٠١٩) بأن غموض النصوص القانونية قد  
 يؤدي لقصور في وسائل الفحص المستخدمة وهو ما يتطلب ضرورة لإصدار تشريع ينظم  
 عمل المراجعة القضائية في بيئة الأعمال المصرية للحد من التهرب الضريبي وكمعالجة  
 لضبابية النصوص القانونية ، كما أكدت الدراسة أن صعوبة الإجراءات القانونية والتعليمات  
 المتصلة بها قد تؤدي إلى جهل المكلفين بها ، وقد تؤدي أيضاً لإرتكاب الشركات والهيئات  
 الإستثمارية الخاصة لأفعال غير متعمدة قد تمثل في نظر القانون تهرباً ضريبياً تلزمهم  
 بغرامات ، مما يدفع البعض منهم لإستخدام أساليب غير قانونية لإخفاء تصرفاتهم أو تبرير  
 أخطاءهم. العجمي وابو اليزيد وفوده (٢٠١٩)

في حين جاءت عبارة "تعدد وتنوع الضرائب والرسوم المستحقة وزيادة نسبتها" في  
 المرتبة (٥) كأحد العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات  
 النشاط الإستثماري بمجال الرياضة ، فكثير من الهيئات الاستثمارية الرياضية المكلفين بهذه  
 الضريبة يجد نفسه خاضع لأكثر من ضريبة بمسميات مختلفة ، فخضوع الهيئات والشركات  
 الخاصة لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية لأكثر من نوع من أنواع الضريبة يساهم في تحفيز  
 البعض على التهرب الضريبي وبخاصة عند تزايد الأعباء المالية بشكل مستمر ، ومثال ذلك  
 فقد تفرض رسوم التنمية وغيرها من الأعباء المالية التي تزايد على اللاعبين بشكل مستمر  
 وهو ما يجعلهم يبررون اللجوء للتهرب الضريبي ، وبخاصة عند ازدواج الضريبة المستحقة

عليهم نتيجة تطبيق هذه القوانين والقرارات من اجل تخفيض الأعباء المالية التي يلتزمون بسدادها ، وتطبيقاً لذلك فنجد أن الإستثمارات الرياضية الكبيرة المتعلقة ببيع اللاعبين وانتقالهم عبر المواسم الرياضية محلياً ودولياً، فإنها تخضع لضريبة مستحقة ومفروضة وهي مستقلة عن الرسوم الواردة وفقاً لتعديل قانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بند (٢١) من المادة الأولى لقانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة والواجبة على "عقود شراء أو بيع أو إعارة أو تجديد، أو غيرها من عقود اللاعبين الرياضيين المصريين أو الأجانب، وكذلك عقود الأجهزة الفنية والإدارية والمديرين الفنيين المصريين أو الأجانب، حيث يتم سدادها إلى اتحاد اللعبة الرياضية المختص وذلك قبل أن يتم توثيق أي تعاقد مما سبق بتحصيل الرسوم المقررة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب المصرية ، كذلك فرض الرسوم الجديدة بخلاف الضرائب المستحقة على "تراخيص شركات الخدمات الرياضية - في شكل شركة مساهمة - المنشأة طبقاً لقانون الرياضة الصادر بالقانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧، حيث تقوم مديرية الشباب والرياضة المختصة بمنح الترخيص أو تجديده أن تقوم بتحصيل الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب المصرية. وهو ما قد ينشأ عنه اتجاه اللاعبين للتهرب من الإلتزامات الضريبية المفروضة عليهم نتيجة ازواج هذه الأعباء بعدة مسميات. قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة (٢٠٢٠).

بينما حصلت عبارة "ضعف أداء الإدارات الضريبية القائمة وسوء التنظيم الداخلي لها في متابعة هذه الهيئات والاكاديميات" على المرتبة (٦) كأحد العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة ، وتفسير ذلك أن كثيراً من الإدارات الضريبية تعمل بشكل تقليدي وحتى صدور قانون الضريبة على القيمة المضافة ، ومع زيادة المشاريع الإستثمارية وقطاعات الإستثمار بعدة مجالات فقد أدى ذلك إلى زيادة الأعباء على الإدارات الضريبية وضعف الأداء وسوء التنظيم . ويتفق ذلك مع ما اشار إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني (٢٠١٤) حول أسباب تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وقد ركزت الدراسة على دور الإدارات الضريبية وقوة تنظيمها في مواجهة هذا النوع من الفساد المالي بالدولة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني (٢٠١٤)

كذلك جاءت عبارة "الفساد من قبل مسؤولي الضرائب نتيجة تدنى الرواتب" في المرتبة (٧) كأحد العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة ، فقد يتعاون العاملون بالإدارات الضريبية الفاسدون مع البعض من الشركات الاستثمارية مستحقي الضريبة والذين يعتمدون التهرب من الضرائب ، فعندما يكتشفون حالة من التهرب فإنهم يمتنعون عن الإبلاغ عنها مقابل تقاضي الاموال ، ويمثل ذلك

من قبل موظفي الضرائب مشكلة خطيرة للإدارة الضريبية خاصة مع تدني مستوى الأجور والرواتب. ويتفق ذلك مع ما أشار إليه حريرة، عيد (٢٠١٨) أن تدني مستوى الأجور قد يكون سبباً في مساعدة العاملين بالإدارات الضريبية للمكلفين بدفع الضريبة نظير تقاضي اموال منهم. حريرة، عيد (٢٠١٨)

أيضاً حصلت عبارة "انخفاض وقصور كفاءة العاملين بالإدارات الضريبية". على المرتبة الأخيرة كأحد العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة ، حيث يعاني عدد كبير من العاملين بالإدارات الضريبية من ضعف قدراتهم في تطبيق القوانين والقرارات المرتبطة بالضريبة وبخاصة مع حدوثها ، وذلك يمثل فرصة للبعض للإحتيال على القانون ، ويساعدهم في ذلك عدم وجود الكفاءات الفعالة من العاملين بالإدارات الضريبية لاكتشاف هذا النوع من التهرب والإحتيال. ويتفق ذلك مع دراسة الوادي وكفاح (٢٠١٠) حيث اوضح العلاقة بين كفاءة العاملين ومدى قدرتهم في فهم وتطبيق القواعد والقرارات المتعلقة بتحصيل الضريبة وتأثير ذلك في مواجهة التهرب الضريبي. الوادي وكفاح (٢٠١٠)

وبمجموع ما سبق عرضه ومناقشته وتحليله تتحقق الإجابة على التساؤل الأول حول تحديد أهم أشكال التهرب الضريبي السائدة والعوامل المؤثرة في حدوثه بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة.

ثانياً : عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني والذي ينص على:

- ما هي مبادئ الحوكمة ومتطلبات نجاحها بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة؟

### جدول (٣)

النسبة المئوية لآراء العينة الدراسة حول مبادئ الحوكمة ومتطلبات نجاحها بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة

(ن = ١٢٠)

| الترتيب | %     | الدرجات المقدرة | لا | إلى حد ما | نعم | العبارة   | م        |
|---------|-------|-----------------|----|-----------|-----|---|----------|
|         |       |                 |    |           |     | تتمثل أهم مبادئ الحوكمة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة فيما يلي : | ٣        |
| ١       | ٩٧,٥٠ | ٣٥١             | ٣  | ٣         | ١١٤ | وجود أساس قانوني يوضح الإطار الفعال للحوكمة في الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة والمساهمة.          | ١٦ / ١/٣ |

تابع جدول (٣)

| الترتيب   | %     | الدرجات المقدرة | لا | إلى حد ما | نعم | العبرة   | م   |    |
|---|-------|-----------------|----|-----------|-----|--|-----|----|
| ٤   | ٩٥,٠٠ | ٣٤٢             | ٦  | ٦         | ١٠٨ | تحديد حقوق المساهمين بالشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة والمساهمة.   | ٢/٣ | ١٧ |
| ٦   | ٩٤,١٧ | ٣٣٩             | ٨  | ٥         | ١٠٧ | المساواة في التعامل بين جميع المساهمين بالشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة والمساهمة.   | ٣/٣ | ١٨ |
| ٣   | ٩٥,٨٣ | ٣٤٥             | ٦  | ٣         | ١١١ | حماية حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة.   | ٤/٣ | ١٩ |
| ٢   | ٩٦,٦٧ | ٣٤٨             | ٤  | ٤         | ١١٢ | وضع تعليمات محددة للإفصاح عن المعلومات الحقيقية الهامة لكل من له علاقة بالشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة (المساهمة).                | ٥/٣ | ٢٠ |
| ٤ مكرر  | ٩٥,٠٠ | ٣٤٢             | ٨  | ٢         | ١١٠ | تحديد واضح لمسئوليات مجلس الإدارة بالشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة والمساهمة.  | ٦/٣ | ٢١ |
| تتمثل أهم متطلبات نجاح الحوكمة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري المساهمة بمجال الرياضة للحد من التهرب الضريبي ما يلي |       |                 |    |           |     |  | ٤   |    |
| ١   | ٩٦,٦٧ | ٣٤٨             | ٤  | ٤         | ١١٢ | متطلبات قانونية تتمثل في تحديد القواعد المتعلقة بحوكمة الهيئات الاستثمارية الخاصة والشركات المساهمة المزاولة لأعمال الخدمات الرياضية . | ١/٤ | ٢٢ |
| ٢   | ٩٥,٠٠ | ٣٤٢             | ٧  | ٤         | ١٠٩ | متطلبات تنظيمية تتمثل في توفير نظام متكامل للرقابة الداخلية ووضع قواعد المساءلة والمحاسبة وحماية الموارد من الخسارة وسوء الاستخدام.    | ٢/٤ | ٢٣ |
| ٣   | ٩٤,١٧ | ٣٣٩             | ٨  | ٥         | ١٠٧ | متطلبات اقتصادية تتمثل في العائدات الضريبية وأهميتها في زيادة قدرة الدولة على الاستغناء عن أموال الدول المانحة.                        | ٣/٤ | ٢٤ |
| ٤   | ٩٢,٥٠ | ٣٣٣             | ١٠ | ٧         | ١٠٣ | متطلبات إجتماعية تتمثل في تحقيق العدالة الضريبية (شمولية الضريبة. معدل الضريبة. الإعفاءات الضريبية)                                    | ٤/٤ | ٢٥ |

حيث يتضح من جدول (٣) النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول مبادئ الحوكمة ومتطلبات نجاحها بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة ، حيث أسفرت الاستجابات عن تراوح النسبة المئوية للعينة ما بين (٩٢,٥٠% إلى ٩٧,٥٠%) ، وفقاً لما يلي :

بالنسبة للعبرة الرئيسية رقم (٣) والمستهدفة تحديد "مبادئ الحوكمة بالهيئات



والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة" فقد جاءت إستجابات العينة تنازلياً على النحو التالي:

١. وجود أساس قانوني يوضح الإطار الفعال للحوكمة في الهيئات والشركات الرياضية الإستثمارية الخاصة والمساهمة بنسبة بلغت (٩٧,٥٠٪).
٢. وضع تعليمات محددة للإفصاح عن المعلومات الحقيقية الهامة لكل من له علاقة بالشركات الرياضية الإستثمارية الخاصة (المساهمة) بنسبة بلغت (٩٦,٦٧٪).
٣. حماية حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع الهيئات والشركات الرياضية الإستثمارية الخاصة بنسبة بلغت (٩٥,٨٣٪).
٤. تحديد حقوق المساهمين بالشركات الرياضية الإستثمارية الخاصة والمساهمة بنسبة بلغت (٩٥,٠٠٪).
٥. تحديد واضح لمسئوليات مجلس الإدارة بالشركات الرياضية الإستثمارية الخاصة والمساهمة بنسبة بلغت (٩٥,٠٠٪).
٦. المساواة في التعامل بين جميع المساهمين بالشركات الرياضية الإستثمارية الخاصة والمساهمة بنسبة بلغت (٩٤,١٧٪).

ويفسر الباحث ذلك بأهمية ودور مبادئ الحوكمة المرجو تطبيقها بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري الخاصة والمساهمة في مجال الرياضة والتي تساعد في الحد من التهرب الضريبي ، حيث أن تحديد هذه المبادئ بمثابة معايير وارشادات تساعد في حوكمة هذه الشركات والهيئات الإستثمارية المزاوله لأعمال الخدمات الرياضية سواء كانت شركات ملكية خاصة أو في شكل شركة مساهمة .

وتتفق هذه النتائج مع دراسات مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٤) أن مبادئ الحوكمة تتضمن وضع تعليمات محددة للإفصاح عن المعلومات التي تهم المساهمين وأصحاب المصلحة وكل من تربطه علاقة بالشركة ، وان يكون الإفصاح بطريقة عادلة وسريعة الوصول لجميع المساهمين وأصحاب المصالح مع فرض عقوبات على الشركات التي تتأخر في الإفصاح عن معلوماتها مثل وقف تداول أسهمها بالبورصة أو فرض غرامات مالية عليها. - إضافة إلى التأكيد علي تحديد واضح لمسؤوليات مجلس الإدارة والتي تشمل هيكله المجلس وكيفية اختيار الأعضاء وتحديد مهامهم الأساسية المتصلة بحماية الشركة وحماية المساهمين وأصحاب المصالح بها، وتتضمن تلك الجوانب توقع المخاطر وأداء الموظفين التنفيذيين ومرتباتهم، وكذلك نظم المحاسبة المطبقة وإعداد التقارير. مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٤)

كما تتفق النتائج مع تقارير منظمة التعاون الاقتصادي التي اعيد صياغتها (OECD) (٢٠٠٤) والتي فسرت اهمية تحديد مبادئ الحوكمة في الشركات الإستثمارية نظراً لعدة عوامل أهمها -) أن يوجد إطار قانوني فاعل للحوكمة في الشركات لما لذلك من أثر في تعزيز الشفافية وأن يتضمن تقسيم المسؤوليات فيما بين المستويات الإدارية بهذه الشركات سواء السلطات التنظيمية أو الإشرافية أو التنفيذية. -) ضمان حقوق المساهمين وبخاصة ما يتعلق بنقل الملكية أو تحويل الأسهم للحصول على أية معلومات مادية تتصل بالشركة بشكل سريع ومنظم ، مع الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإمكانية عزلهم ، والحق في الحصول على النصيب في الأرباح ، وغيرها من الحقوق. -) المعاملة بشكل متساوي بين كافة المساهمين سواء الأقلية أو الأجانب ، مع إتاحة الفرصة الكافية لهم للحصول على أي تعويض عن الإضرار بحقوقهم وحمايتهم من أي تعدي ناتج من عمليات الدمج او الاستحواذ المشكوك فيها ، وايضاً حقوق كافة المساهمين في الإطلاع على جميع المعاملات التي تتم مع أعضاء مجلس الإدارة أو المدربين التنفيذيين. OECD, (2004)

كذلك تتفق النتائج ودراسة القاضي (٢٠١٠) حيث أشارت إلى أهمية المبادئ الحاكمة المؤسسية في عمل الشركات ، ومدى الإهتمام التي استحوذت عليه هذه المبادئ من قبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي ، وهي التي طالبت بأهمية وضع مبادئ للحاكمة المؤسسية في الشركات الإستثمارية استجابةً لدعوة من اجتماع على المستوى الوزاري عام ١٩٩٨م بوضع مجموعة من المعايير لحوكمة الشركات. القاضي (٢٠١٠)

ايضاً تتفق النتائج مع دراسة العليمات وعيسى (٢٠١٦) والتي ركزت على تحديد أهم مبادئ الحوكمة في الشركات الإستثمارية ومن بينها ضرورة حماية دور أصحاب المصالح سواء مجموعة الموردين أو العملاء والبنوك ، وذلك من أجل حماية حقوقهم القانونية أو التعويض عن أي تعدي أو انتهاك قد يتعرضوا له مع تطوير آلية لمشاركة العاملين الفعالة في تحسين الأداء وفي الرقابة على الشركة وحقهم ايضاً في الحصول على المعلومات المطلوبة بالوقت المناسب. العليمات وعيسى (٢٠١٦)

أما بالنسبة للعبارة الرئيسية رقم (٤) والتي تستهدف التعرف على أهم "متطلبات نجاح الحوكمة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري المساهمة بمجال الرياضة ودورها في الحد من التهرب الضريبي". فقد جاءت إستجابات العينة تنازلياً على النحو التالي :

١. متطلبات قانونية تتمثل في تحديد القواعد المتعلقة بحوكمة الهيئات الإستثمارية الخاصة والشركات المساهمة المزاوله لأعمال الخدمات الرياضية بنسبة بلغت (٩٦,٦٧٪)

٢. متطلبات تنظيمية تتمثل في توفير نظام متكامل للرقابة الداخلية ووضع قواعد المساءلة والمحاسبة وحماية الموارد من الخسارة وسوء الاستخدام بنسبة بلغت (٩٥,٠٠٪)

٣. متطلبات اقتصادية تتمثل في العائدات الضريبية وأهميتها في زيادة قدرة الدولة على الاستغناء عن أموال الدول المانحة بنسبة بلغت (٩٤,١٧٪)

٤. متطلبات إجتماعية تتمثل في تحقيق العدالة الضريبية (شمولية الضريبة. معدل الضريبة. الإعفاءات الضريبية) بنسبة بلغت (٩٢,٥٠٪)

ويفسر الباحث ذلك أهمية وضوح المتطلبات (القانونية ، التنظيمية ، الإقتصادية ، الإجتماعية) لنجاح تطبيق الحوكمة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري والمساهمة بمجال الرياضة وذلك لدورها الهام في الحد من التهرب الضريبي حيث أن المتطلبات القانونية والمتمثلة في "تحديد القواعد المتعلقة بحوكمة الهيئات الإستثمارية الخاصة والشركات المساهمة المزاوله لأعمال الخدمات الرياضية"، فهذه القواعد تمثل الركائز التشريعية والإجرائية التي تضمن سلامة المعايير المحاسبية المطبقة والتي تجنب حدوث التهرب الضريبي ، كما تضمن مراجعة التشريعات الضريبية ومدى انسجامها مع الوضع الإقتصادي السائد ، ولذلك يجب انشاء كيانات متخصصة تشجع تطبيق قواعد النزاهة والشفافية للحد من التهرب الضريبي.

وتتفق هذه النتائج ودراسة السيد، هدى (٢٠١٧) بأنه ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة في اطار اختصاص تشريعي تتوافق مع احكام القانون وذا شفافية وقابلة للتنفيذ وأن تتضمن معايير رقابية تخضع لها الشركات الإستثمارية. السيد، هدى. (٢٠١٧)

كما يفسر الباحث أهمية تحديد المتطلبات التنظيمية والتي تتمثل في " توفير نظام متكامل للرقابة الداخلية ووضع قواعد المساءلة والمحاسبة وحماية الموارد من الخسارة وسوء الاستخدام" بأن هذه المتطلبات تساهم في الحد من المخاطر وحماية المتعاملين دون تسرب للمعلومات الداخلية ، كما يتحقق من إلتزام الشركة والعاملين بها بتطبيق أحكام القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية ذات العلاقة دونما اللجوء إلى التهرب الضريبي . وتتفق هذه النتائج مع قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والتي أوصت بها الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠٢٠) لضمان توفير إطار تنظيمي للشركات الإستثمارية كمتطلب رئيس لمكافحة التهرب الضريبي. الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠٢٠)

بينما تأتي أهمية تحديد المتطلبات الاقتصادية والتي تتمثل في "العائدات الضريبية وأهميتها في زيادة قدرة الدولة على الاستغناء عن أموال الدول المانحة" فإنه بلا شك سوف

يتأثر النظام الإقتصادي بالدولة حال تعثر تحصيل هذه الضرائب لكونها تمثل عائق في التنمية، فالعمل على الاستمرار نحو تحقيق التنمية الاقتصادية يمثل هدفا أساسيا للدولة المصرية ، وهو يتطلب استغلال أمثل للسياسات المالية كي تظهر آثار هذه السياسات والنتائج بشكل واضح على معدل النمو الاقتصادي ، حيث تمثل السياسات الضريبية بالدولة إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية التي تحقق أهدافها ، بما لها من آثار على الجانب الاجتماعي والاقتصادي سواء في تحقيق العدالة الاجتماعية أو في توزيع الدخل والثروات بين الأفراد، وكذلك التصدي للأزمات الاقتصادية كالتضخم والكساد.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة جمام، محمود (٢٠١٠) حيث أوضح الوظيفة الاقتصادية للضرائي كمتطلب هام للدولة ، وقد ركزت الدراسة على أن العائدات الضريبية بمختلف أنواعها تعد وظيفة اجتماعية وأيضاً اقتصادية بالإضافة لوظيفتها المالية ، بحيث تعتبر المورد المالي الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة للتدخل أكثر في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. و يظهر دور النظام الضريبي من خلال الضرائب المختلفة في رفع الحصيلة الضريبية و التأثير في المتغيرات الاقتصادية ، كالأدخار و الاستهلاك و حجم الاستثمارات و كذا العمالة ، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني و تنميته. جمام، محمود (٢٠١٠)

كما يفسر الباحث ضرورة تحديد المتطلبات الاجتماعية والتي تتمثل في "تحقيق العدالة الضريبية كشمولية الضريبة ، معدل الضريبة ، الإعفاءات الضريبية" ، لأهمية ذلك في مكافحة التهرب الضريبي ، وهو ما يتطلب مجموعة من السبل والإجراءات لعل أهمها : - شمولية الضريبة بحيث تنطبق على كافة الهيئات والشركات الاستثمارية بمجال الرياضة وكذلك اللاعبين وغيرهم من العناصر الاستثمارية في قطاع الرياضة حتى لا يشعر المكلف بها أن هناك من لا يخضع للضريبة. - معدل الضريبة بحيث يكون متناسب مع حجم النشاط الاستثماري فالمعدلات المرتفعة غالباً ما تترك أثر سيئ في نفس المكلف بالضريبة ، والمبالغة في تقدير الضريبة يدفع إلى التهرب الضريبي وبخاصة إذا ما كانت تصيب رأس المال ولا تصيب الربح الناتج عن رأس المال. - الإعفاءات الضريبية يجب يستفيد منها من يستحقها دون محاباة ، والا أدى الأمر للتهرب الضريبي من المكلفين بها.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة كلاً من السيد، هدى (٢٠١٧) بأن تحقيق المتطلبات الاجتماعية يساعد في الحد من التهرب الضريبي حيث أن هذه المتطلبات تقتضي تشجيع المكلفين بالضريبة على إمساك السجلات والدفاتر التجارية ، ونشر الوعي الضريبي بتعريف المكلفين بالضريبة وطبيعتها ومدى مشروعية حق الدولة في تحصيلها ، ووجوه انفاقها ، وذلك بالإستعانة بأجهزة الإعلام المختلفة دون الإكتفاء بمنشورات صحفية ، وذلك ليقوم المكلفون

بالضريبة بتقديم إقراراتهم في موعدها ومن ثم أداء الضريبة ، حيث أن الشعور بالمسؤولية تجاه دفع الضريبة أمر يتطلب اكتمال الوعي بالضريبة ودورها في بناء المجتمع دونما الإقتصار فقط على الإعتبارات الفنية والقانونية والموضوعية فقط. السيد، هدى (٢٠١٧) وبالتالي تعتبر متطلبات تطبيق الحوكمة أمر لا بد منه لتنفيذ مبادئ الحوكمة بفاعلية ونجاح فلا يمكن تطبيق الحوكمة قبل دراسة البيئة التنظيمية والتشريعية والاجتماعية والإقتصادية ومدى أهلية المؤسسات لتطبيق هذه الفلسفة مع دراسة المعوقات التي تصد هذا التوجه وتعوق حركته أو تحديد ما الواجب تنفيذه للخروج برؤية للحوكمة تؤمن بالتنفيذ الجيد للمبادئ ومتطلبات نجاحها بما يتوافق مع المعايير الدولية .

وبمجموع ما سبق عرضه ومناقشته وتحليله تتحقق الإجابة على التساؤل الثاني حول تحديد أهم "مبادئ الحوكمة ومتطلبات نجاحها بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة".

ثالثاً : عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثالث والذي ينص على :

"ما الآثار المنعكسة لتطبيق الحوكمة على كلاً من التهرب الضريبي للشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة والاقتصاد المصري؟"

#### جدول (٤)

النسبة المئوية لآراء عينة الدراسة حول الآثار المنعكسة لتطبيق الحوكمة على كلاً من التهرب الضريبي للشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة والاقتصاد المصري (ن = ١٢٠)

| الترتيب | %     | الدرجات المقدرة | لا | إلى حد ما | نعم | العبارة  | م     |    |
|---------|-------|-----------------|----|-----------|-----|--|-------|----|
|         |       |                 |    |           |     | آثار تطبيق مبادئ الحوكمة على التهرب الضريبي للهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة             | ٥     |    |
| ١       | ٩٨,٣٣ | ٣٥٤             | ٢  | ٢         | ١١٦ | توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتهرب الضريبي   | ١ / ٥ | ٢٦ |
| ٦       | ٩٤,١٧ | ٣٣٩             | ٨  | ٥         | ١٠٧ | تحمل مبادئ الحوكمة بعداً أخلاقياً للممارسات المحاسبية للهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة . | ٢ / ٥ | ٢٧ |
| ٢       | ٩٧,٥٠ | ٣٥١             | ٣  | ٣         | ١١٤ | تطبيق مبادئ الحوكمة تعمل على تقليل التهرب الضريبي وزيادة فاعلية وسائل مكافحتها.                              | ٣ / ٥ | ٢٨ |
| ٥       | ٩٥,٠٠ | ٣٤٢             | ٧  | ٤         | ١٠٩ | تعتبر الحوكمة جزءاً فاعلاً من الوسائل الوقائية للتهرب الضريبي.   | ٤ / ٥ | ٢٩ |
| ٨       | ٩٣,٣٣ | ٣٣٦             | ٩  | ٦         | ١٠٥ | تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد على زيادة الوعي الضريبي للمكلفين بها مما يقلل التهرب الضريبي.                      | ٥ / ٥ | ٣٠ |

## تابع جدول (٤)

| الترتيب  | %     | الدرجات المقدرة | لا  | إلى حد ما | نعم | العبارة  | م     |    |
|--|-------|-----------------|-----|-----------|-----|--|-------|----|
| ٤  | ٩٥,٨٣ | ٣٤٥             | ٥   | ٥         | ١١٠ | تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في زيادة التعاون والشفافية بين المكلفين بها والإدارات الضريبية.         | ٦ / ٥ | ٣١ |
| ٣  | ٩٦,٦٧ | ٣٤٨             | ٤   | ٤         | ١١٢ | تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي لإضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة للإدارات الضريبية . | ٧ / ٥ | ٣٢ |
| ٦ مكرر   | ٩٤,١٧ | ٣٣٩             | ٨   | ٥         | ١٠٧ | استخدام الحوكمة يؤدي لتقليل الإخطاء عند تقرير الضريبية.  | ٨ / ٥ | ٣٣ |
| آثار الحوكمة والتهرب الضريبي لشركات الخدمات الرياضية على الاقتصاد المصري |       |                 |     |           |     |  | ٦     |    |
| ١  | ٩٨,٣٣ | ٣٥٤             | ٢   | ٢         | ١١٦ | تحقيق مصر للتنمية الاقتصادية في حاجة إلى موارد لتحقيقها كالضرائب والرسوم .                       | ١ / ٦ | ٣٤ |
| ٣  | ٩٧,٥٠ | ٣٥١             | ٣   | ٣         | ١١٤ | انخفاض حصيلة الضرائب تؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.                                   | ٢ / ٦ | ٣٥ |
| ٥  | ٩٥,٨٣ | ٣٤٥             | ٦   | ٣         | ١١١ | خلل النظام الضريبي ينعكس على السياسات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.                                | ٣ / ٦ | ٣٦ |
| ٤  | ٩٦,٦٧ | ٣٤٨             | ٤   | ٤         | ١١٢ | يتناسب ارتفاع سعر الضريبة من أجل تحقيق التطورات الاقتصادية بالبلاد .                             | ٤ / ٦ | ٣٧ |
| ١ مكرر   | ٩٨,٣٣ | ٣٥٤             | ٢   | ٢         | ١١٦ | تطبيق مبادئ الحوكمة بشركات الخدمات الرياضية ينعكس إيجابياً على تنمية الاقتصاد الوطني .           | ٥ / ٦ | ٣٨ |
| ٦  | ٣٧,٥٠ | ١٣٥             | ١٠٥ | ١٥        | ٠   | الحوكمة بشركات الخدمات الرياضية غير مؤثرة في تنمية الاقتصاد القومي                               | ٦ / ٦ | ٣٩ |

حيث يتضح من جدول (٤) النسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول "الآثار المنعكسة لتطبيق الحوكمة على كلاً من التهرب الضريبي للشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة والاقتصاد المصري" ، حيث أسفرت الاستجابات عن تراوح النسبة المئوية للعينة ما بين (٣٧,٥٠% إلى ٩٨,٣٣%) ، وفقاً لما يلي :

بالنسبة للعبارة الرئيسية رقم (٥) والمستهدفة تحديد " آثار تطبيق مبادئ الحوكمة على التهرب الضريبي للهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة " فقد جاءت إستجابات العينة تنازلياً على النحو التالي :

١. توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتهرب الضريبي بنسبة بلغت (٩٨,٣٣%)
٢. تطبيق مبادئ الحوكمة تعمل على تقليل التهرب الضريبي وزيادة فاعلية وسائل مكافحتها بنسبة بلغت (٩٧,٥٠%)

٣. تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي لإضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة للإدارات الضريبية بنسبة بلغت (٩٦,٦٧٪)
٤. تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في زيادة التعاون والشفافية بين المكلفين بها والإدارات الضريبية بنسبة بلغت (٩٥,٨٣٪)
٥. تعتبر الحوكمة جزءاً فاعلاً من الوسائل الوقائية للتهرب الضريبي بنسبة بلغت (٩٥,٠٠٪).
٦. تحمل مبادئ الحوكمة بعداً أخلاقياً للممارسات المحاسبية للهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة بنسبة بلغت (٩٤,١٧٪)
٧. استخدام الحوكمة يؤدي لتقليل الإخطاء عند تقرير الضريبة بنسبة بلغت (٩٤,١٧٪)
٨. تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد على زيادة الوعي الضريبي للمكلفين بها مما يقلل التهرب الضريبي بنسبة بلغت (٩٣,٣٣٪)
- ويفسر الباحث هذه الآثار نظراً لدور الحوكمة الهام في الإفصاح عن البيانات الحقيقية وتحديد جميع الأنشطة والمعاملات التي تكون الشركة الاستثمارية لأعمال الخدمات الرياضية طرفاً فيها مع الحفاظ على حقوق كافة العناصر من مساهمين وموردين ومتعاملين وبالتالي فإن الحوكمة تعد أحد أبرز الوسائل الوقائية التي تساعد في الحد من التهرب الضريبي، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد المكلفين بها من الهيئات والأفراد والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة على زيادة الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالمعاملات المالية سواء الأموال الخاصة أو تلك المملوكة لشركاتهم ، وبناءً عليه فلا يتخوف أي من الهيئات والأفراد والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة من إبراز ما لديهم كونهم لا يخفون معلومات أو أية بيانات عن العاملين بالإدارات الضريبية ، وبالتالي تزداد الثقة ما بين هذه الهيئات وبين الإدارات الضريبية والمعنية بتقدير قيمة الضريبة .
- وتتفق هذه النتائج ودراسة العليمات و عيسى (٢٠١٦) حيث أظهرت أهمية اتباع المبادئ السليمة للحوكمة الرشيدة في الشركات ودورها الهام في الحد من الفساد الإداري والمالي الذي تقوم به هذه الشركات ، وبالتالي الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. العليمات وعيسى (٢٠١٦)
- كما تتفق النتائج ودراسة العجمي، فالح (٢٠١٦) حيث أشار إلى آثار تطبيق مبادئ الحوكمة على التهرب الضريبي ، من خلال بحث العلاقة بين الالزام الضريبي وجودة التقارير المالية التي تفرضها الحوكمة كآلية من آليات حوكمة الشركات ، وأظهرت النتائج أن الالزام الضريبي يساهم كآلية من آليات حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ،

نظراً لأنه من الصعب على المديرين الداخليين الحصول على منافع خاصة، ومن ثم فهو يحمي مصالح المساهمين الخارجيين ، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري لها دور واضح في زيادة التعاون والتوعية بين المكلفين بالضريبة وبين الإدارات الضريبية ، وينتج عن ذلك زيادة لعملية الإفصاح والشفافية. العجمي، فالح (٢٠١٦)

كذلك تتفق النتائج ودراسة الصادق (٢٠١٣) حول دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي في السودان" وإثرها في تفعيل وسائل مكافحة التهرب الضريبي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة مابين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والتهرب الضريبي ، لما لها من أثر في إضفاء الثقة والمصدقية في التقارير المالية المقدمة للإدارات الضريبية ، وزيادة التعاون والشفافية بين المكلفين بها والإدارات الضريبية ، وأوصى الباحث بتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات في ديوان الضرائب للحد من التهرب الضريبي. الصادق، منصور (٢٠١٣)

أيضاً تتفق النتائج مع دراسة Wong & Mulili (٢٠١١) نحو توضيح ممارسات حوكمة الشركات في البلدان النامية وتناولت الدراسة في متغيراتها تأثير ممارسات الحوكمة في الحد من الفساد والتهرب الضريبي ، وكان من اهم نتائجها أن هناك حاجة للبلدان النامية لتطوير نماذج حوكمة الشركات بالنظر في الظروف الثقافية والسياسية والتكنولوجية التي وجدت في كل بلد. وكذلك ركزت الدراسة على البعد الأخلاقي الذي تحمله مبادئ الحوكمة للممارسات المحاسبية للهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري والذي بموجبه تعد جزءاً فاعلاً من الوسائل الوقائية للتهرب الضريبي ، وأشارت الدراسة أن من أهم التحديات التي تواجهها البلدان النامية في عملية اعتماد المثل العليا لحوكمة الشركات هو غياب الجانب الأخلاقي. Mulili & Wong (2011).

كذلك تتفق النتائج ودراسة Noga & Minnick (٢٠٠٩) لتحديد أثر العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات والإدارات الضريبية ، وأوضحت الدراسة كيفية قيام حوكمة الشركات بلعب دور هام في مساعدة الإدارات الضريبية لتحديد كافة الممارسات التي تقوم بها الشركات ، وصعوبة محاولة التهرب الضريبي لهذه الشركات بعد امساك دفاتر تضم كافة بيانات الشركة من أنشطة وتعاملات داخلية وخارجية ، وتبين ان هناك دوراً لحوكمة الشركات في ادارة الضرائب المحلية وكذلك الأجنبية وكان من أهم توصياتها تبني الشركات للحوكمة لتحسين الأداء وزيادة قيمة حقوق المساهمين ومكافحة التهرب الضريبي. Minnick & Noga (2009)



أما بالنسبة للعبارة الرئيسية رقم (٦) والتي تستهدف التعرف على "آثار الحوكمة والتهرب الضريبي لشركات الخدمات الرياضية على الاقتصاد المصري". فقد جاءت إستجابات العينة تنازليا على النحو التالي :

١. تحقيق مصر للتنمية الإقتصادية في حاجة إلى موارد لتحقيقها كالضرائب والرسوم بنسبة بلغت (٩٨,٣٣٪).

٢. تطبيق مبادي الحوكمة بشركات الخدمات الرياضية ينعكس إيجابياً على تنمية الإقتصاد الوطني بنسبة بلغت (٩٨,٣٣٪)

٣. انخفاض حصيله الضرائب تؤثر على تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد بنسبة بلغت (٩٧,٥٠٪)

٤. يتناسب ارتفاع سعر الضريبة من أجل تحقيق التطورات الإقتصادية بالبلاد بنسبة بلغت (٩٦,٦٧٪)

٥. خلل النظام الضريبي ينعكس على السياسات والأنشطة الإقتصادية الأخرى بنسبة بلغت (٩٥,٨٣٪)

٦. الحوكمة بشركات الخدمات الرياضية غير مؤثرة في تنمية الإقتصاد القومي بنسبة بلغت (٣٧,٥٠٪)

ويفسر الباحث أثر تطبيق الحوكمة والتهرب الضريبي لشركات الخدمات الرياضية الإستثمارية على الاقتصاد المصري فإن الدولة في طريقها لإحداث التنمية الإقتصادية فإنها بحاجة إلى موارد مالية لتحقيقها كالضرائب والرسوم وربما اللجوء للقروض ، فمن خلال هذه الموارد تتمكن من إقامة مشروعاتها الإستثمارية والتي تعد محور التنمية الحقيقي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الاقتصادي على كمية الاستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي. ويلاحظ أن سعر الضريبة يؤثر في الميل نحو الاستثمار ، فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر. كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع.

وفي مجال الرياضة فإن حجم الإستثمارات التي يمكن الدفع بها لتكوين مشروعات استثمارية فإنها متعددة سواء ما يتعلق فيها بتكوين أندية خاصة أو شركات مزاوله لأعمال الخدمات الرياضية أو الحصول على حقوق بث فضائي أو الكتروني لنشر وإذاعة أحداث رياضية وما يجلبه ذلك من عوائد مالية ضخمة خاضعة للضريبة المستحقة لصالح الدولة ؛ فإنه

بذلك تكون استثمارات الرياضة أحد أهم المجالات التي تساعد الدولة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

وقد جاءت النتائج توضح آثار تطبيق مبادئ الحوكمة على كلاً من التهرب الضريبي للهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة جميعها إيجابية وقد يعود السبب في ذلك إلى تبني مبادئ الحوكمة ليس فقط من أجل محاربة ظاهرة التهرب الضريبي وحدها بل أيضاً ليشمل حفظ حقوق جميع المساهمين والمستثمرين والمستخدمين سواء الداخليين أو الخارجيين ، وتحقيق العدالة المتساوية للجميع فضلاً عن تحقيق أهداف الدولة من التزام جميع الأطراف بسداد الضريبة المستحقة للمكلفين بها لما لها من دور هام في التنمية الإقتصادية والحد من القروض واللجوء للدول والمنظمات المانحة.

وهذه النتائج تتفق ودراسة العليمات وعيسى. (٢٠١٦) حول تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية للشركات الإردنية في الحد من التهرب الضريبي حيث أسفرت النتائج عن وجود أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية الرشيدة في الحد من التهرب الضريبي بالشركات الأردنية ، وقد ركزت الدراسة على ضرورة العمل على تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية بما يخدم الحد من التهرب الضريبي الناتج عن الوسائل التقليدية في مكافحته، باعتبار ان الحاكمية المؤسسية احدى الوسائل الفعالة في مكافحته. العليمات وعيسى. (٢٠١٦) وتتفق هذه النتائج أيضاً ودراسة إبراهيم ، محمد (٢٠٢٠) حيث أن تحقيق التنمية الإقتصادية في مجال الرياضة يقتضي تنفيذ مشروعات استثمارية مع التوسع في دخول مجالات الإستثمارات الرياضية المتنوعة للمشروعات الخاصة وشركات المساهمة ، لجذب مزيد من المدخرات وإيجاد فرص عمل جديدة ، ولا شك ان جميع هذه المشاريع خاضعة للضريبة مما ينعكس على قدرة الدولة في تحقيق التنمية الإقتصادية. إبراهيم، محمد (٢٠٢٠)

كما تتفق النتائج ودراسة محمد، حمدى (٢٠١٨) أن قيام الدولة بخفض حصيللة الضرائب فإن ذلك يؤثر على زيادة مشاريع الإستثمار الرياضي ومن ثم تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد ، ومن أجل ذلك فيجب أن تقوم الدولة بتقديم تسهيلات للمستثمرين في المجال الرياضي سواء كان في الدفع او تخصيص اماكن في المدن الجديده لانشاء اندية خاصة في الصعيد لزيادة استثماراته ومن ثم تحقيق أعلى عائد من الحصيللة الضريبية والرسوم الخاصة بمنح تراخيص مزاوله الأنشطة والخدمات الرياضية. محمد، حمدى (٢٠١٨)

أيضاً تتفق النتائج ودراسة حبو، زهرة (٢٠١١) إن التهرب الضريبي الدولي يشكل خطراً على الاقتصاد العالمي فهو لا يهدد دولة واحدة فقط حيث يمثل تهرب من الضريبة في البلد التي حققت فيها الأرباح والتي تم نقلها إلى بلد آخر يتميز نظامه الجبائي ببعض من المرونة ،

بينما التهرب الضريبي الداخلي يشكل خطراً على الإقتصاد المحلي وذلك بمخالفة القواعد التشريعية داخل إقليم الدولة ، في حين أن التهرب الضريبي على المستوى الدولي . وأضافت الدراسة أن الضريبة لم تعد أداة مالية تخصص فقط لتمويل النفقات العادية والمتمثلة في تحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وإنما أصبحت الضريبة بالإضافة إلى ذلك أداة ووسيلة تستخدمها الدولة للتأثير في مختلف المجالات الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة ضمن سياسة الدولة الاقتصادية ، وهو ما يثمر قطعاً على أمن الدولة داخلياً وخارجياً . حبو، زهرة (٢٠١١)

كذلك تتفق النتائج ودراسة Gruszczynski (٢٠٠٦) حول أهمية حوكمة الشركات الإستثمارية والأداء المالي لهذه الشركات في بولندا وأثر تطبيق مبادي الحوكمة على تنمية الإقتصاد المحلي ، وأظهرت النتائج مدى تأثير مبادئ الحوكمة على التنمية الإقتصادية لكونها أحد أهم وسائل مكافحة التهرب الضريبي. (gruszczynski, 2006)

وبمجموع ما سبق عرضه ومناقشته وتحليله تتحقق الإجابة على التساؤل الثالث حول تحديد الآثار المنعكسة لتطبيق الحوكمة على كلاً من التهرب الضريبي للشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة وعلى الإقتصاد المصري.

وبالتالي فإن الدولة في حاجة إلى تطبيق مبادي الحوكمة والإستفادة منها من أجل مكافحة التهرب الضريبي الذي تلجأ إليه الشركات والأفراد ، حيث تمثل الضريبة مصدراً هاماً للدخل لتحقيق مشروعات الدولة التنموية في شتى المجالات ، وأن أي انخفاض في الحصيلة الضريبية يكون ناجم عن التهرب الضريبي فمن شأنه أن يضعف قدرة الدولة على تمويل استثماراتها الأساسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة الاحتياطي النقدي لدى البنوك وبالتالي فإن ذلك يؤثر على التنمية الإقتصادية للبلاد ويتسبب في زيادة عجز الموازنة العامة بالبلاد. كما أن مشكلة عدم تسديد الضريبة التي بذمة المكلفين بها فإن ذلك سينعكس سلبياً على السياسات الإقتصادية ، وهو ما اتجهت إليه لآراء عينة الدراسة.

#### الاستخلاصات :

في ضوء ما تهدف إليه الدراسة وفي حدود مجتمع وعينة الدراسة ، ومن خلال عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها وتحليلها ، توصل الباحث إلى الاستخلاصات التالية:

(أ) أهم أشكال التهرب الضريبي السائدة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة :

١. مزاوله أعمال الخدمات الرياضية دون الحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة والمركزية أو الهيئة العامة للضرائب أو التسجيل لديهم.

٢. خفض قيمة الضريبة بإستخدام الثغرات القانونية
  ٣. تقليل الأرباح السنوية لأعمال الخدمات الرياضية وأعداد المستفيدين
  ٤. عدم تقديم تقارير مصادر دخل الأنشطة الفعلية لأعمال الخدمات الرياضية والإفلات من المسح الميداني من قبل الإدارات الضريبية.
- (ب) أهم العوامل المؤثرة في حدوث التهرب الضريبي بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة :
١. تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
  ٢. تعظيم الأرباح والرغبة في عدم سداد الضريبة
  ٣. النظرة المجتمعية للتهرب من الضريبة تؤثر على قرار الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية للتهرب من الضريبة.
  ٤. غموض النصوص القانونية أو حداثة تطبيقها قد يساعد في حدوث التهرب الضريبي
- (ج) أهم مبادئ الحوكمة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري للحد من التهرب الضريبي بمجال الرياضة :
١. وجود أساس قانوني يوضح الإطار الفعال للحوكمة في الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة والمساهمة
  ٢. وضع تعليمات محددة للإفصاح عن المعلومات الحقيقية الهامة لكل من له علاقة بالشركات الرياضية الاستثمارية.
  ٣. حماية حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع الهيئات والشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة
  ٤. تحديد حقوق المساهمين بالشركات الرياضية الاستثمارية الخاصة والمساهمة
- (د) أهم متطلبات نجاح الحوكمة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري المساهمة بمجال الرياضة ودورها في الحد من التهرب الضريبي:
١. متطلبات قانونية تتمثل في تحديد القواعد المتعلقة بحوكمة الهيئات الإستثمارية الخاصة والشركات المساهمة المزاوله لأعمال الخدمات الرياضية .
  ٢. متطلبات تنظيمية تتمثل في توفير نظام متكامل للرقابة الداخلية ووضع قواعد المساءلة والمحاسبة وحماية الموارد من الخسارة وسوء الإستخدام .
  ٣. متطلبات اقتصادية تتمثل في العائدات الضريبية وأهميتها في زيادة قدرة الدولة على الاستغناء عن أموال الدول المانحة.

٤. متطلبات إجتماعية تتمثل في تحقيق العدالة الضريبية (شمولية الضريبة. معدل الضريبة. الإعفاءات الضريبية)
- هـ) آثار تطبيق مبادئ الحوكمة على التهرب الضريبي للهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة :
١. توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتهرب الضريبي.
  ٢. تطبيق مبادئ الحوكمة تعمل على تقليل التهرب الضريبي وزيادة فاعلية وسائل مكافحتها.
  ٣. تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي لإضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية المقدمة للإدارات الضريبية.
  ٤. تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في زيادة التعاون والشفافية بين المكلفين بها والإدارات الضريبية.
- و) آثار الحوكمة والتهرب الضريبي لشركات الخدمات الرياضية على الاقتصاد المصري:
١. تحقيق مصر للتنمية الإقتصادية في حاجة إلى موارد لتحقيقها كالضرائب والرسوم.
  ٢. تطبيق مبادئ الحوكمة بشركات الخدمات الرياضية ينعكس إيجابياً على تنمية الإقتصاد الوطني.
  ٣. انخفاض حصيللة الضرائب تؤثر على تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد .
  ٤. يتناسب ارتفاع سعر الضريبة من أجل تحقيق التطورات الإقتصادية بالبلاد .

#### التوصيات :

١. تطبيق مبادئ الحوكمة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة بما يخدم الحد من التهرب الضريبي.
٢. الاسترشاد بهذه الدراسة في وضع دليل عملي لتطبيق الحوكمة بالهيئات والشركات ذات النشاط الإستثماري بمجال الرياضة.
٣. ضمان التنسيق المطلوب بين الدوائر الحكومية والجهات الإدارية المختصة والهيئات الرياضية لتسهيل إجراءات منح تراخيص مزاولة النشاط وتبسيطها لتجنب مزاولة اعمال الخدمات الرياضية بدون تراخيص والذي ينجم عنه التهرب الضريبي.
٤. الإستعانة بأجهزة الحاسوب كأحدى الطرق الفنية لقياس وكشف التهرب الضريبي والإبلاغ عن مخالفات الحسابات والمعلومات الوهمية للهيئات الرياضية الاستثمارية لإظهار البيانات غير الحقيقية.
٥. ضرورة تطوير نظام الفحص الضريبي والحسابات التي تقدم من الأفراد والهيئات والشركات الاستثمارية في مجال الرياضة إلى الهيئة العامة للضرائب بما يسمح بالكشف

عن المخالفات والمسائلة عنها.

٦. نشر الوعي الضريبي في الوسط الرياضي كونه وسيلة جوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية في مكافحة التهرب الضريبي بأن يشعر الجميع بأن مساهمته بالضريبة المستحقة تسهم في بناء الدولة.

**المراجع :**

**أولاً: المراجع العربية:**

إبراهيم ، محمد. (٢٠٢٠) الانعكاسات المحاسبية الناتجة عن تحويل الأندية الرياضية لكرة القدم المصرية إلى شركات مساهمة وأثرها على الاقتصاد القومي- إطار استراتيجي مقترح. (رسالة ماجستير) كلية التجارة. جامعة قناة السويس.

الاتحاد المصري لكرة القدم. (٢٠١٩) القواعد والمعايير الخاصة بمنح تراخيص الأكاديميات للعمل في مجال تعليم وتدريب كرة القدم.

جمام، محمود (٢٠١٠). النظام الضريبي آثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر. (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمود المنتوري. الجزائر

حبو، زهرة، "التهرب الضريبي الدولي" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد (٢٧)، العدد الأول، ٢٠١١م.

حريرة، عيد. (٢٠١٨) جريمة التهرب الضريبي بين الواقع والمأمول القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الضرائب على الدخل وتعديلاته . دار النهضة العربية . القاهرة .

دراز ، حامد . (٢٠٠٠) المالية العامة. مؤسسة الشباب الجامعية . القاهرة.

السامرائي، يسرى . العبيدي، زهره. (٢٠١٢) "تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد(٤)، العدد(٩).

السيد، هدى. (٢٠١٧) الآثار الاقتصادية والبيئية لظاهرة التهرب الضريبي في مصر (خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠). (رسالة دكتوراه). معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس.

الصادق ، منصور (٢٠١٣). "دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق علي ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان": دراسة تحليلية وميدانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية عام ٢٠١٣م.

- العجمي، فالح ذياب. (٢٠١٦) أثر الزام الإدارة الضريبية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية بدولة الكويت. (رسالة دكتوراه). كلية التجارة. جامعة عين شمس
- العجمي، هاله. ابو اليزيد، هالة. فوده، شوقي (٢٠١٩). مدخل لاستخدام المراجعة القضائية في اكتشاف حالات التهرب الضريبي. مجلة كلية التجارة. جامعة كفر الشيخ
- العليمات، نوفان وعيسى، كفاح. (٢٠١٦). أثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن: دراسة ميدانية "
- عيد، سارة. (٢٠٢٠). تقرير وزارة المالية المالي الشهري يونيو ٢٠٢٠. مجلد (١٥). عدد (٨). وزارة المالية.
- القاضي، حسين. (٢٠١٠) "مبادئ حوكمة الشركات في سوريا" دراسة مقارنة مع مصر والأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد ٢.
- قانون الرياضة المصري (٢٠١٧). القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الرياضة، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر (ب) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧.
- قانون الضريبة على القيمة المضافة (٢٠١٦). القانون المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة. الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ مكرر (ج) - السنة التاسعة والخمسون كذى الحجة سنة ١٤٣٧هـ، الموافق ٧ سبتمبر سنة ٢٠١٦م
- قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة (٢٠٢٠). القانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤. بشأن فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة. الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ (مكرر) في ٢١ يونيو سنة ٢٠٢٠.
- قرار رئيس مجلس الوزراء. (٢٠١٧). القرار رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، العدد (٤٣) مكرر (أ) في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.
- قرار وزير الشباب والرياضة. (٢٠١٨). القرار رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، التهرب الضريبي، أسبابه وطرقه وحجمه، الشميساني، الأردن، ٢٠١٤م.
- محمد، حمدى. (٢٠١٨) دراسة تحليلية لاستثمار الأندية الرياضية الخاصة بجمهورية مصر العربية. (رسالة دكتوراه) كلية التربية الرياضية. جامعه بني سويف.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة. (٢٠٠٤). "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات"، القاهرة، مصر.

الناصر، حسين. (٢٠١٣). "دور آليات الحوكمة الداخلية في التهرب الضريبي من خلال ممارسات تمهيد الدخل (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة في العراق". (رسالة دكتوراه). المعهد العالي للدارسات المحاسبية والمالية. جامعة بغداد. العراق.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠٢٠). قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٣ بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. الوقائع المصرية . العدد (١٥٩) في ١٤ يولية سنة ٢٠٢٠.

الوادي، محمود، طالب، كفاح. (٢٠١٠). "الاصول العلمية والعملية للضريبة. دار المسيرة للنشر والتوزيع. الأردن، عمان.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية :

- Belkaoui, Ahmed Riahi- (2004) "Relationship between tax compliance internationally and selected determinants of tax morale" Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 13, Issue 2, Page: 135.
- gruszczynski, marek (2006),"corporate governance and financial performance of companies in Poland", international advances in economic research, 12,(2), pp4-8.
- Haidar, Jamal Ibrahim, (2009). "Investor protections and economic growth," Economics Letters, Elsevier, vol. 103 (1), pages 1-4, April Archived 08 March 2016 at the Wayback Machine.
- Minnick, Kristina & Noga, Tracy (2009)" Do Corporate Governance Characteristics Influence Tax Management?" Bentley University Research Forum, September.
- Mulili , Benjamin Mwanzia & Wong, Peter (2011)" Corporate Governance Practices in Developing Countries":The Case for Kenya, International Journal of Business Administration, Vol. 2, No. 1; February.
- OECD, (2004)"Principles of Corporate Governance Organization for Economy Cooperation and Development Publication Service".
- Wenzel, Michael (2002). "The Impact of Outcome Orientation and Justice Concerns on Tax Compliance" .Centre for Tax System Integrity, Research School of Social Sciences, Australian National University 2001 (PDF). Journal of Applied Psychology: Available at:<https://digitalcollections.anu.edu.au/bitstream/1885/41624/2/WP6.pdf>